هكذا خيّب مجتمع المقاومة

نظرية "الأنومي" عند دوركايم

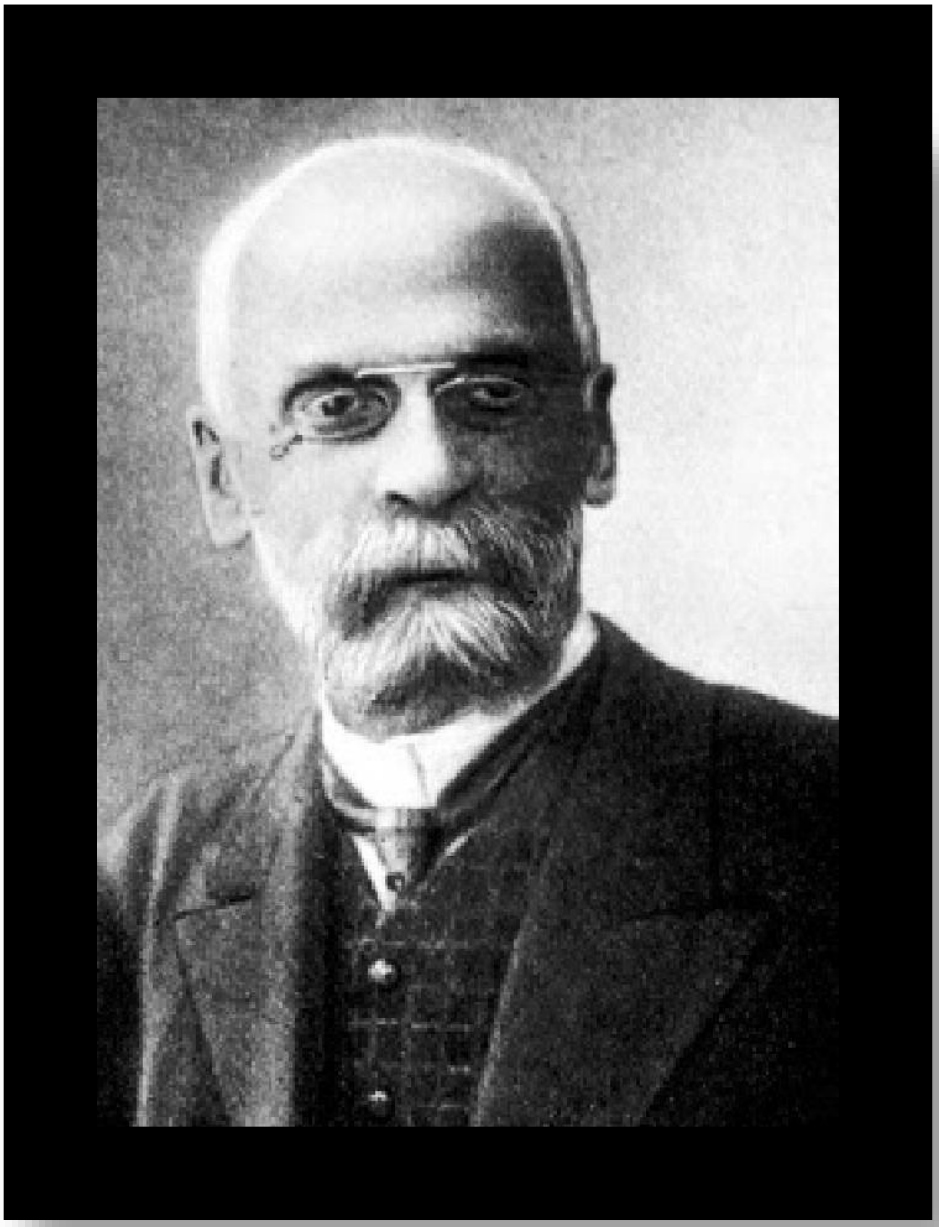

علي حجازي

بعد سقوط الملَكية في فرنسا عام 1792، على إثر الثورة الفرنسة التي طمحَت إلى بناء نموذج اجتماعي جديد ومتكامل، يدحض تلك البنيّة الاجتماعية التي كانت سائدة منذ قرون، لم تكُن «الجمهوريّة الأولى» تهدف إلى تغيير نظام الحُكم السائد وتغيير رأس الدولة فحسب، إنما شكّلت الأهداف عُمقاً أكثر جوهريّة، ألا وهو إعادة هَيكلة مجتمع جديد يحاكي الطموحات «الثورية»، وإلا بقيَت الإنجازات مجرّد «مشاعر» تَفتَقِد للأرضية الاجتماعية، وبالتالي تكون خالية من أي مضمون.

سُرعان ما دخلت الثورة في تلك المرحلة بمشاكل بُنيَويّة، تمثّلَت في الاحتِراب الداخلي والصراع الحادّ بين التيارات الاجتماعيّة، وكأننا وضعنا الأخيرة في قالب متنافِر لا يصلح للتساكُن بين مكوّناته. وما لبِث أن طفا على السطح الانقسام المجتمعيّ حول طبيعة النظام الجديد وطريقة التفاعل معه ورؤية المجتمع نحو أهدافه. ومع اشتِداد الأزمات، أصبحت الثورة أكثر اعتماداً على الاستقطاب الاجتماعي الاستثنائي، الذي بطبيعة الحال لا يلبّي الاستقرار المُبتَغى، وانتهى الأمر بسقوط «اليعاقبة» ومن ثم حكومة الإدارة، ووصول نابليون بونابرت إلى السلطة عبر الانقلاب عام 1799. أي إن النظام الجمهوري الأول في فرنسا، والذي أتى على ظهر أكثر ثورة أحدثت تحوّلات جذرية في السياق الاجتماعي البشري الحديث، لم يُسقِطه الأعداء الخارجيّون، بل إن ما أسقطه كان ضعف البنية الاجتماعية القادرة على حمل النظام الجديد.

تَتَبارى المجتمعات في ميدان القيَم، وتُشكّل منظوماتها البنيويّة أساساً في ترسيخ مشروعيّة المجتمعات ضمن الحيّز الفاعل في مسار حياة البشريّة. ولا يقتصر دور المجتمعات من كونه سياقاً تنشط من خلاله البشرية فحسب، إنما تتدخّل في لحظات التراجُع والضعف، لإحداث توازن مساريّ، تَنتشِل من خلاله المشروع من أزمته وتضعه في برّ الأمان. وبالتالي، فإن كفاءة المجتمع مرتبطة بنجاح المشروع واستِدامته.

يتحدّث عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم عن حالة من الضعف أو انهيار القواعد والمعايير الاجتماعيّة التي تؤدّي إلى فُقدان فعاليّة مجتمع ما والإطاحة بمرتكزات تماسكه، وقد أطلق عليها اسم «الأنومي» (Anomie)، وهي حالة يصبح فيها الفرد غير قادر على معرفة الحدود الاجتماعية المطلوبة منه. وبتعبير أبسط، فإن «الأنومي» هي الخطر الذي يحدق في مجتمع ما، عندما يتعرّض لأزمة شديدة، فيُصاب بعَجز عن تحقيق جدواه، وتضعُف معاييره وروابطه الاجتماعيّة، فتُصيبه انتكاسة تَفقِدُه فاعليّته وتخليه من مضمونه القيَميّ الذي يشكّل الدافع في نشاطه.

مجتمع المقاومة

لو أخذنا نظريّة دوركايم، فإن الحرب والنزوح الاجتماعي والاغتيالات وفقدان المُمتلكات، ومشاهد الدمار التي نقابلها يومياً، والمشاكل الاجتماعية التي ما انفكّت أن تكون جزءاً من حياتنا اليوميّة؛ تشكّل جميعها ظرفاً مثالياً لإنتاج «الأنومي». فإن تلك العوامل تمثّل اضطراباً في المسار الاجتماعي، من خلال الانهيار الذي شهِدناه في البيئة الماديّة التي تُحيط بنا، من فقدان أشخاص ومُمتَلَكات، إضافةً إلى التهديد الوجودي الذي فُرِض على مجتمع معيّن؛ كلّ ذلك يضرب البنية المعياريّة داخل المجتمع، وبالتالي نكون أمام خطر تفكّك الروابط والمعايير الاجتماعية التي تولِد حالة «الأنومي.«

تتحدّث الدراسات عن 1.5 مليون شخص نزحوا عن ديارهم، في حرب 2024. احتاج 200 ألف منهم إلى مراكز نزوح جماعية. كل أولئك ينتمون، إذا أردنا تصنيفهم اجتماعياً، إلى مجتمع المقاومة.

عندما نقف أمام مشهد كهذا، تَتَبادر إلى أذهاننا المخاطر التي ستشكّله تلك الظروف على المجتمع من حيث الوجود. فالعوامل تلك التي ذُكِرَت، كانت كفيلة لتفكيك المجتمع والقضاء على فاعليّته، وهذا ما كان أحد أهداف العدو الرئيسية، الذي اكتشف عبر التجربة، وخصوصاً تجربة عام 2024، صعوبة هذا المجتمع. حيث خضع الأخير لاختبار وجودي بالفعل، عبر تعرّضه لأقصى درجات الضغط التي قلّما شهد التاريخ الحديث مثيلاً لها.

الحرب قد اختبرت متانة المجتمع لا متانة التنظيم (المقاومة) فقط

وبعيداً عن الخسائر الماديّة، انهارَت وقتذاك منظومة إدراك معنوية متكاملة، وخلقت فجوة هائلة بين التوقّعات الراسخة في الوعي الجمعي للمجتمع المذكور، والواقع الذي حلّ بمآسٍ لم تكن تتوقّعها أكثر السيناريوات تشاؤماً من قبل. وفي الحال الطبيعي، فإن هذا الخلل يؤدي إلى الانفِكاك التامّ اجتماعياً؛ بينما ما حدث فعلاً دحض تلك التنبُّؤات النظرية، وسلّط الضوء على المنظومة المتينة التي يعتمد عليها هذا المجتمع.

يمكن القول إن الأزمة التي حدثت، ولا تزال مستمرّة، فعّلت منظومة القيَم بشكل معاكس لمنطق النظرية، وأطلقت العنان للهياكل القيَمية والروابط المتجذّرة، التي أثبت المجتمع أنه يمتاز بها ويعرف تمام المعرفة مواقيت تفعيلها المناسبة ومتى يُحييها خدمةً لاستدامة مشروعه ونشاط فاعليّته. فالفرد لم يجد نفسه وحيداً في مواجهة الأزمة، إنما وجد نفسه منتمياً إلى نطاق اجتماعي يتضمّن واجبات متبادلة ودقيقة، ومؤسسات يمكن اللجوء إليها وقت الصعاب.

هذه نقطة «سوسيولوجيّة» شديدة الأهمية. فمنطق الأنومي يفرض مجموعة من الأسئلة على الفرد عند تعرّضه لأزمة. ماذا أفعل؟ إلى من أنتمي؟ ما هي القواعد التي يجب أن تحكم سلوكي في التعامل مع تلك الأزمة؟ ما هي المعايير التي تمثّل سترة النجاة من الاندثار؟ بينما الأجوبة عن هذه الأسئلة كانت جاهزة تلقائياً، بوجود هويّة جماعيّة قويّة، ومنظومة قيَم مؤثّرة، وشبكات تضامن اجتماعي موروث وليس وليد اللحظة.

وعليه، فإن الحرب قد اختبرت متانة المجتمع لا متانة التنظيم (المقاومة) فقط. ولو أن المجتمع في حالة حزب الله، متداخل جوهرياً مع المشروع، فالمشروع القوّي الذي يرافقه مجتمع هشّ سينتهي بسقوط المشروع لأن المجتمع لن يستطيع حمله. والمشروع القويّ الذي يلازمه مجتمع قويّ البنية، سيتحوّل الأخير إلى وسيلة لإعادة إنتاج المشروع.

وهنا نحن أمام تحدٍّ لمفهومَي الانتصار والهزيمة. وهما بالتأكيد أمر معنوي، يختلف كل الاختلاف عن الربح والخسارة المرتبطَين بالسياق المادي. فالمشروع الذي يُنتِج مجتمعاً يَعي مشروعيّة أهدافه، ويرى نقطة قوّته في ارتباط بعضِه ببعض، من الصعب جداً أن ينهزِم. المجتمع، إن كان صلباً، له القدرة على أن يحمل مشروعه في أصعب الأزمات، ويعيد إنتاجه من دون المَسّ بحزمة المبادئ والقيَم التي تميّزه عن الشرائح الأخرى.

خاتمة

في الخلاصة، فإن المجتمع الذي نتحدّث عنه، استطاع أن يحصّن نفسه من «الأنومي» بإعادة إنتاج معاني الأزمة التي يواجهها. فتأصيل الصراع واستدعاء هويّته، يسمحان للمجتمع بتبنّي السلوكيّات التي تحصّنه من الانفكاك وفقدان السيطرة. والمفارقة هنا، أن الأزمة التي تشكّل خطر «الأنومي»، صارت مصدراً لإعادة إنتاج المفاهيم الاجتماعية التي تحتفظ بتماسك المجتمع وتمنعه من الانهيار.

ختاماً، لا تكمن قوة مشروع سياسي-اجتماعي ما في قدرته على منع الأزمات، إنما في قدرته على إعداد أرضيّة لتحويل الأزمة من عامل تفكُّك إلى عامل تعبئة. وهذا ما حدث مع مجتمع المقاومة بالفعل.

الثلاثاء 18 آب 2026